مشكلة الفلسطينيين والسوريين تكمن في انعدام الرغبة السياسة وفي اخفاق القيادات في الجانبين

■ لا نوصي بوقف التنفس في ضوء حملة السلام الاخيرة لوزيرة الخارجية الامريكية كوندوليزا رايس الى الشرق الاوسط والاجتماع القريب للرباعية. فقد استغرق الرئيس بوش ست سنوات كي يفهم انه دون تسوية اسرائيلية ـ عربية لا مستقبل لـ «حلف المعتدلين» في المنطقة. غير أن الهجوم السلمي لرايس جاء متأخرا اكثر مما ينبغي في الحياة السياسية لرئيس مهزوم من الداخل ومن الخارج واذا لم يصده المفهوم المغلوط الذي يحركه ـ فانه سيتحطم امام الفوضى في السلطة الفلسطينية وضعف الحكم الاسرائيلي.

ليس لخريطة الطريق في صيغتها الحالية اي فرصة لعرض افق سياسي حقيقي، حتى لو تقرر التجاهل للضعف السياسي للاطراف والتخلي عن المرحلة الاولى فيها والتي تستدعي الفلسطينيين تفكيك البنى التحتية للارهاب واسرائيل هدم المواقع الاستيطانية غير القانونية.

اجتماع الرباعية لا يمكنه أن يتجاهل المعارضة العنيدة من الفلسطينيين حتى للمرحلة الثانية من خريطة الطريق، والتي تدعو الى دولة فلسطينية في «حدود مؤقتة».

الموقف الفلسطيني ليس عديم المنطق تماما، فالجهد والثمن السياسيون اللازمان لتحديد مسار الدولة «المؤقتة» هما على شكل من الافضل ان يبذلا في صالح الدولة «الدائمة». وحتى اذا وافق الفلسطينيون على حدود مؤقتة، فمن المشكوك فيه أن يكون بوسع اسرائيل أن تفي بالشروط الواجبة لذلك: التجميد التام، برقابة دولية ملاصقة، لكل بناء في المستوطنات وشق طريق في الارض بين الحدود المؤقتة وخط 67، بما في ذلك القدس الشرقية.

والحديث يدور بالتالي عن تفكيك خريطة الطريق: لا المرحلة الاولى ولا المرحلة الثانية، بل التسوية الدائمة فورا. ولكن هل من لم ينجح على مدى سنة في تفكيك ولو موقع استيطاني واحد يمكنه أن يتخذ قرارات تاريخية في الحدود، اللاجئين، القدس والاماكن المقدسة؟ اي فرصة هناك لان يكون بوسع الحكومة التي عرض أربعة من وزرائها المركزين كل على انفراد خطة سلام مختلفة في لقاءاتهم مع رايس، ان تقود استراتيجية سياسية متفق عليها؟ هل قيادة السلطة التي حتى قبل ان تتجرأ على التفكير في تفكيك البنى التحتية للارهاب توجد على شفا حرب أهلية، يمكنها ان تخاطر بالحل الوسط الذي تستدعيه التسوية مع اسرائيل؟ لا توجد «تسوية مع المعتدلين»، يجب السعي الى تسوية يوافق عليها المتطرفون، خشية أن يتدهور المجتمع الفلسطيني الى حرب الكل ضد الكل. اذا كانت هناك فرصة، في ان حرب الايام الستة التي تستمر منذ أربعين سنة لا تتواصل الى يوبيل الخمسين لها، فينبغي الشروع في هذه المسيرة الباعثة على اليأس من النهاية وذلك من خلال تحديد مسار واضح وتفصيلي للتسوية الدائمة والسير الى الوراء نحو مراحل تطبيق التسوية برقابة دولية.

رد الفعل الاسرائيلي هو الرفض التام لكل محاولة لتدويل حل النزاع، ولكن لا مفر من ذلك. فاذا كان ياسر عرفات، مع كل أصوله الثورية غير الخاضعة للنقاش، لم يكن بوسعه الموافقة على حل وسط تاريخي في موضوع لباب النزاع، الا اذا جرى الامر برعاية دولية ـ فهل يمكن لزعيم عديم الاكسجين السياسي مثل محمود عباس، الخاضع لحصار عنيف من الشارع الديمقراطي الذي تسيطر عليه حماس، ان يفعل الحلول الوسط اللازمة ـ ولا سيما في موضوع حق العودة ـ دون شرعية تمنحها مظلة دولية وعربية حامية؟

مبادرة السلام العربية من عام 2002، التي مجدها رئيس الوزراء في خطاب سديه بوكر، هي دعوة الى حل اقليمي للنزاع بعد أن فشلت المحاولات لحله بالمفاوضات الثنائية. في هذه المبادرة انتزعت الجامعة العربية من الفلسطينيين احتكار حسم انهاء النزاع ونقلته الى محفل دولي. تدويل الحل هو أيضا الفرصة الوحيدة لتعزيز المعتدلين والعزل التام لحماس، اذا لم تقبل بشروط التسوية.

العالم العربي يستصرخ تسوية اسرائيلية ـ عربية ليس لانه اصيب فجأة بمحبة اسرائيل، بل لانه يرى في ذلك الطريق لوقف الاسلام المتطرف وانتشار الامبراطورية الشيعية برعاية ايران.

اذا لم يكن لرايس واعضاء الرباعية الذين يجتمعون غدا قدرة على تحطيم مؤامرة الصمت في النزاع الاسرائيلي ـ الفلسطيني، بدل مواصلة الحملة العابثة للسماح لها فمن الافضل لهم أن يقرروا خطوات للانتقال فورا الى مسار سلام بين اسرائيل وسورية. وسيكون لمثل هذه التسوية تأثير بعيد على خلق شروط الانضاج لتسوية اسرائيلية ـ فلسطينية.

غير أنه يوجد هنا اخفاق آخر في الاستراتيجية الاقليمية للولايات المتحدة، التي تفترض أنه يجب عزل سورية، عدم التفاوض معها، مثلما اقترح تقرير بيكر ـ هملتون. ما يقف على كفة الميزان ـ نظام اقليمي اكثر صلاحا، استقرار في لبنان وقطع محور دمشق/طهران ـ حاسم جدا في أهميته من أن تصر اسرائيل والولايات المتحدة على رفضهما وضع النوايا السلمية لبشار الاسد قيد الاختبار.

المشكلة في الجبهة الفلسطينية مثلما في الجبهة السورية، لا تتعلق بالحاجة الى اختراع الدولاب. الحل معروف في الحالتين. المشكلة هي في انعدام الرغبة السياسة وفي اخفاق القيادات في الجانبين.

شلومو بن عامي
وزير الخارجية الاسبق
(هآرتس) مقال 2007/2/2

كل يتهم سابقه بالاخفاق فيما ينبغي ان يتهم نفسه في عدم اصلاح الخلل

معضلة اسرائيل الاساسية تكمن في عدم وجود استراتيجية كبرى

■ من اللحظة التي بدأت فيها لجنة الفحص برئاسة القاضي الياهو فينوغراد عملها تنطلق نغمة خاصة لدى الكثير من المرشحين للادلاء بشهاداتهم. حجة تتكرر هي ان مصدر جزء هام من نقاط الخلل التي ظهرت في الحرب هو الاهمال الذي تطور على مدى السنين التي سبقت الحرب؛ هكذا بالنسبة للنقص الذي ظهر في مخازن طوارىء وحدات الاحتياط وانعدام التدريب في الوحدات المقاتلة. والزعم هو أنه بسبب هذا الاهمال لم يكن الجيش مستعدا للقتال في تموز (يوليو) من العام الماضي.

وجاء من مكتب وزير الدفاع عمير بيرتس بان الادعاءات الاساسية يجب توجيهها الى وزراء الدفاع الذين سبقوه، شاؤول موفاز، بنيامين بن اليعيزر، وكذا ايهود باراك، الذي كان رئيسا للوزراء ووزيرا للدفاع عندما اختطف حزب الله ثلاثة جنود في هار دوف.

رئيس الوزراء ايهود اولمرت لا يقول ذلك، ولكن يمكن الافتراض أنه هو ايضا يعتقد ان رئيس الوزراء السابق ارييل شارون كان سيقدم اجابة افضل على سؤال اذا كانت اسرائيل مستعدة لمواجهة شاملة مع حزب الله. غير ان الامر ليس ممكنا. فمؤخرا تبين أن ابن شارون، عُمري، وقع في 2004، بصفته عضوا في لجنة الخارجية والامن، مع النائب افرايم سنيه ويوفال شتاينتس على تقرير شديد، قدروا فيه أن ليس لاسرائيل رد أمني على تهديد الصواريخ. وهذه رسالة كان ينبغي لها أن تصل في 2004، ومن المعقول الافتراض أن هذا ما حصل، لرئيس الوزراء شارون.

اقوال بمثل هذه النبرة، انطلقت في الاشهر الاخيرة من مكتب رئيس الاركان دان حلوتس ايضا. وهناك يقترحون توجيه الاسئلة الى رئيس الاركان السابق موشيه يعلون، والى سلفه في المنصب رئيس الاركان موفاز. وفي قيادة المنطقة الشمالية يلقون بالكرة الى الوراء ـ من اللواء اودي ادام الى اللواء بيني غينتس سلفه في قيادة المنطقة الشمالية. وهذا يصل حتى غابي اشكنازي، الذي كان نائب يعلون كرئيس أركان وقبل ذلك قائدا للمنطقة الشمالية. وكان هناك من تسلى هذا الاسبوع بفكرة أن هذا هو السبيل لعرقلة تعيين اشكنازي رئيسا للاركان.

«المناورة» فشلت، وحسنا أن هذا حدث. ورُد ايضا التماس بهذا الشأن رفع الى محكمة العدل العليا. وفي هذا الشأن أدت وسائل الاعلام دورا لا بأس به، العنوان الرئيسي في احدى الصحف في اليوم الذي ادلى فيه رئيس الاركان بشهادته امام لجنة فينوغراد كان: «حلوتس اتهم بان القيادة السياسية فشلت». «القيادة السياسية حسمت شن الحرب دون أن تفهم ماذا قررت».

غير أنه تبين أن رئيس الاركان في شهادته لم يتحدث ابدا عن الموضوع. ولم يتبق للناطق بلسان الجيش الاسرائيلي غير نشر نفي جارف، ولكن هذا لم يحظَ بالنشر. الوحيد الذي ربما يمكنه أن يدعي بانه كان بريئا من كل علم وفهم في مواضيع الامن والجيش هو وزير الدفاع بيرتس. كان عليه أن يمتنع عن قبول المنصب، وعندما اندلعت الحرب كان عليه أن يطلب من شخص ما خبير ومهني أن يحل محله. هذا ما حصل عشية حرب الايام الستة عندما عين موشيه دايان وزيرا للدفاع بدل ليفي اشكول.

كل أولئك الذين يتهمون اسلافهم يبرزون عمليا اخفاقاتهم الشخصية. التغييرات الشخصية في قيادة الجيش الاسرائيلي وجهاز الأمن جرت قبل أشهر عديدة من الحرب. فلماذا لم يسارع المشتكون من اسلافهم الى اصلاح نقاط الخلل التي تطورت في الماضي؟ واذا لم يفعلوا شيئا ـ فهذا فشلهم. واذا لم يكتشفوا نقاط الخلل في الوقت المناسب، قبل الحرب ـ فهذا يدل ايضا على فشلهم. وبدل القاء التهم الى الوراء على كل قائد ان يركز في مسألة اذا كان اصلح اخفاق سلفه قبل أن تندلع الحرب واذا كان أعد وحدته كما ينبغي.

ما حصل في حرب لبنان الثانية كان فشل الاستراتيجية الاسرائيلية وفشل المجموعة التي خططت الحرب وقادتها. الخلل الاكبر لم ينبع من عدم وجود معدات او فشل المنظومة اللوجستية ولا من خلل في مخازن الاحتياط. هذه مشاكل يجب فحصها، ولكن ليس فيها يوجد الجواب في موضوع الاستراتيجية الاسرائيلية. البروفيسور يحزقيل درور، عضو لجنة الفحص برئاسة القاضي فينوغراد، يدعي في كتاباته على مدى السنين بانه ينقص اسرائيل استراتيجية كبرى.

زئيف شيف
خبير أمني واستراتيجي
(هآرتس) 2007/2/2

إدانة رامون أثارت الخوف في نفوس اعضاء الكنيست وتسببت في إرباك كبير لاولمرت وكديما وتغيير في حالة الاصطفاف السياسي

■ المتصرفة بأعمال الرئيس جلست في ديوانها يوم الاربعاء وأمسكت ببطنها بكلتا يديها. وجه داليا ايتسيك كان متجهما. بدا وكأنها توشك على التقيؤ على الطاولة الفاخرة التي جلس عليها رؤساء الكنيست بأجيالها المتعاقبة. قبالتها كان هناك صحن فواكه طازجة من المقصف، ولكن داليا ايتسيك لم تكن في وضع يسمح لها بتدليل نفسها. على شاشة الحاسوب يسارا كانت تشاهد البث الحي من محكمة الصلح في تل ابيب. خط في أسفل الشاشة بشر بأنباء سيئة بصدد صديقها الأقرب سياسيا. أنا لا أصدق اطلاقا، لا أصدق، قالت ايتسيك. هي كانت مشبعة بالاحباط ولكنها كانت ايضا حذرة جدا في عباراتها. الحذر هو صفقة يتعلمها السياسيون عبر الطريق الصعب.

على المقاعد السوداء خارج الديوان جلس مدير عام بيت الرئيس، موشيه غورال، منتظرا بصبر لقاءه مع أعوان من ستصبح الرئيسة القادمة للبلاد. هذه كانت صدفة غريبة وميزت بصورة جيدة ملامح الأجواء العامة في الكنيست في يوم محاكمة الفتى العجيب المحلي.

في المقصف نظر اعضاء الكنيست بقلق واهتمام للشاشة الكبيرة إبان تناولهم طعامهم. وعندما تحدثت النائبة العامة عن القُبلة وقالت أن «القُبلة هي عمل مشين»، ساد هدوء مُطبق وصادم. كان من الممكن تقريبا سماع أفكار المتواجدين التي تكشف شتى الافعال الغريبة التي كان الصمت ذات مرة ملائما لها، أما الآن فمن يعرف. الحضور تخيلوا بينهم وبين انفسهم انهم موجودون مكان رامون في قفص الاتهام قبالة القاضية المخيفة حايوتا كوحان التي تنظر اليهم بنظرة مخيفة وتصدر حكمها.

الأجواء تتجاوز كثيرا الوزن النسبي للقضية. والسياسيون عندنا يشعرون أن الحبل يضيق حول أعناقهم. هم ينظرون بيأس الى موجة الأحكام الصادرة في الآونة الأخيرة ـ يحيئيل حزان، ميخائيل غورلوبسكي، ناعومي بلومنتال، حاييم رامون ـ ويخشون من التفكير في التحقيقات التي تنتظر لائحة الاتهام. رامون، خلافا للآخرين في هذه القائمة، هو سياسي من المنتخب الأعلى للسياسة الاسرائيلية، ومن لباب النخبة الاسرائيلية والدعم الصحافي، شخصية جماهيرية حاذقة وحادة التفكير. السياسيون الأقل مرتبة ينظرون اليه قائلين لانفسهم ـ اذا حدث ذلك معه، فقد يحدث لنا ايضا.

ضمن هذا المفهوم خدم قرار المحكمة الأجندة. كان من السهل على اعضاء الكنيست التوحد حول حكاية رامون التي حظيت بتعاطف اعلامي غير مسبوق مع كل الادعاءات الضحلة والجنسوية حسب اسلوب «ثلاث ثوان فقط»، «لماذا يحولون قُبلة الى قصة؟» و«من اجل هذا يُقدمونَ للمحاكمة؟». الاجماع في الكنيست كان مطلقا تقريبا ـ لو جرى التصويت على إدانة رامون لكانت النتيجة على ما يبدو 20 ـ 100 لصالحه.

هذا أكثر من ناد مغلق يدافع عن عضو مخضرم. للمرة الاولى تتجاوز ظاهرة الشجب للجهاز القضائي اليمين والاصوليين وتبدأ في الظهور ايضا في التيارات الليبرالية والأكثر مركزية. «طغمة سلطة القانون» ليست مجرد عبارة محفوظة لاعضاء الكنيست السابقين من شاس. في يوم الاربعاء كان هناك اجماع في الكنيست تقريبا بأن مؤامرة حقيقية قد حيكت لإزاحة رامون عن منصب وزير العدل.

النقطة هي أن الكنيست تشعر انها ضعيفة وملاحقة من قبل السلطة القضائية والجمهور، وأن هذا ليس شعورا وهميا في صفوف اعضائها. هم يبحثون عن الانتقام: بعض قادة كديما تخيلوا لحظة تبرئة رامون، والبيان السريع الذي يصدره رئيس الوزراء معلنا عن اعادة تعيين رامون، والاستطلاع الهاتفي في الحكومة الذي يؤكد ذلك ومن ثم ـ تنفيذ الانقلاب الأكبر والحازم ضد النيابة العامة المكروهة جدا.

أحد اعضاء الكنيست من كديما قال انه أجرى مقابلة في التلفاز لصالح رامون، وخلال ذلك وصلته معلومة مختصرة جاء فيها: أنت التالي في الدور. أنا مستهدف، قال بانفعال. ربما كان هناك بعض الشعور بالرضى.

ملك الدوران

رحيل رامون عن العمل السياسي الاسرائيلي هو صفحة جديدة لرئيس الوزراء. هو قد بدأ التعود على الأسى. رامون كان السياسي المركزي في كديما الذي يعرف جيدا كيف يحرك المجريات السياسية المعقدة في الكنيست، والمبادرة الى خوض الصراعات وادارتها. هو وليس اولمرت، أحدث الفرقعة السياسية وأسقط حكومات وأقام غيرها، وعرف كيف يبقى من خلف الكواليس ومتى يتوجب عليه أن ينقض مع سكين بين الأسنان على خصومه.

رئيس الوزراء أراد أن يقوم رامون بتخطيط دورة الوزراء، واعتمد عليه بأن يحافظ على الائتلاف موحدا اذا ما أقدم على عملية سياسية وأن يكون المبعوث الاول الذي يغرز الأسهم في نتنياهو على طريق المنافسة القادمة. الحكم الصادر بحق رامون حوّل كل هذه الخطط الى رماد. رئيس الوزراء سيضطر الى التشمير عن أكمامه وإدخال يديه عميقا في داخل أحشاء حكومته المريضة على أمل النجاح في تنفيذ العملية المعقدة المتمثلة بالتغيرات الوزارية التي هي خطوة تجتذب الورطات السياسية بطبيعتها.

السؤال الاول والواضح هو قضية بيرتس، ملك الجولة والمشاكل عموما، التي تسقط على رأس رئيس الوزراء. اليوم سيعقد اولمرت اجتماعا لبعض مقربيه ويتحدث معهم لاول مرة بصورة مرتبة حول مستقبل الحكومة. مقربوه يقولون بدرجة عالية من الاقتناع أنه ينوي «تقديم عرض ودّي» لوزير الدفاع. هم يؤكدون ان اولمرت لا ينوي (أو لا يستطيع) إجبار بيرتس على التزحزح من منصب وزير الدفاع. بامكانه فقط أن يبادر الى اقتراح خلاق وأن يأمل بأن ينخرط بصورة جيدة بتوجهات بيرتس بالنسبة للانتخابات التمهيدية في حزبه، والذي يشعر أصلا بارتفاع معنوياته في الآونة الأخيرة. ما هو هذا الاقتراح؟ التكهن المركزي هو أنه سيعطيه حقيبة الداخلية ممزوجة بالرفاه الاجتماعي، بينما تعود وزارة الدفاع الى كديما. وعموما اذا رفض بيرتس العرض فلن يصر اولمرت عليه.

وهنا تبدأ المشكلة ـ بيرتس سيكون مسرورا جدا لاعادة حقيبة الدفاع الى كديما (المهم أن لا تسقط في أيدي عامي ايلون أو ايهود باراك)! ولكنه سيضطر الى الموافقة على هذه الخطوة في مركز حزب العمل، ومن المعتقد أن مركز الحزب قد يُلقيه من فوق الدرج ـ مع كل الاحترام لعمير سيقول الرفاق لانفسهم لماذا يتنازل الحزب عن حقيبة الدفاع عندما يوجد لديه مرشحون ملائمون آخرون؟ اذا كان بيرتس يريد المغادرة فليعط مقعده لباراك أو لايلون. اولمرت ايضا لن يتحمس من عودة حقيبة الدفاع الى حزبه، هو يفضل ايهود باراك على كل المرشحين الداخليين، خصوصا ديختر وشاؤول موفاز اللذين يزمعان على خوض المنافسة على قيادة الحزب.

اذا افترضنا أن الحقيبة ستبقى بيد حزب العمل، فمن المحتمل أن يقترح اولمرت وبيرتس حلا وسطا ـ تعييناً مؤقتاً (بيريس، بن اليعيزر، أو أي جنرال غير سياسي) حتى خوض المنافسة في حزب العمل. المشكلة هي أن مثل هذه الخطوة ستثير السخرية ـ وزير دفاع لاربعة اشهر. عدا عن ذلك اذا ترك بيرتس حقيبة الدفاع بيد حزب العمل، فلن يكون لكديما منصب يعرضه عليه بالحجم الذي يرغب به «هذا ما يرفضه قادة كديما».

في ظل وضع وزير المالية هيرشيزون الحرج في قضية جمعية «نيلي» هناك في الكنيست من يتوقع أن تصبح هذه الحقيبة شاغرة عما قريب. بيرتس سيفرح جدا اذا تنازل عن حقيبة الدفاع من اجل تولي حقيبة المالية، ولكن اولمرت ليس مستعدا حتى للتفكير في هذه الاحتمالية ـ ومن الممكن فقط تخمين رد فعل البورصة على ذلك. بيرتس نفسه قال في هذا الاسبوع أنه لا ينوي مغادرة وزارة الدفاع.

اذا كانت جولة التبديلات الوزارية لا تشمل بيرتس، فستعتبر خطوة تجميلية فقط. الجمهور لن يهتم اذا كان مجادلة وزيرا للرفاه واستريتا ترتمان وزيرة للعلوم. وهو لم يكن ليكترث لو نزل موفاز في وزارة الداخلية. ربما سيكون هذا القرار الحاسم الأساسي الاول الذي يتوجب على اولمرت اتخاذه ـ هل يريد جولة تبديلات وزارية طموحة تُظهر حكومته بصورة ايجابية وأكثر لطفا، أم أنها مجرد صيانة سياسية صرفة. من اجل الحقيقة نقول أن المسألة ليست مسألة رغبة وانما هي قضية قدرة.

نداف ايال
كاتب في الصحيفة
(معاريف) 2007/2/2

الجهاز السياسي غاضب على القضائي واولمرت المريض والضعيف مشغول ببقائه مُضيعا الفرصة التاريخية السانحة التي ظهرت الآن في المنطقة والعالم

■ حدث استغرق ثلاث ثوان تسبب في قطع حياة سياسية حافلة ومثيرة. ثلاث ثوان هي كل الوقت المطلوب لتفجير قنبلة يدوية من لُحظة انتزاع الصاعق منها. كل من ألقى قنبلة يعرف ذلك. يجب أن يعُد 21، 22، 23 منتظرا سماع «البوم» والادراك أن القنبلة انفجرت. هذا بالضبط ما حدث لحاييم رامون. كل الطريق الذي اجتازه وقام فيه بالعجائب من المنطقة الكبيرة في يافا وإيابا انفجر واختفى وتحول الى رماد بسبب تلك الثواني الثلاث التي احتوت في داخلها قُبلة واحدة وتسببت له بالفضيحة والغضب.

قبل التهجم على الشرطة والجهاز القضائي يتوجب الانتظار مدة أكثر من ثلاث ثوان. يجب العد حتى عشرة. قراءة قرار المحكمة. ولكن بعد قراءة القرار لا تزول علامات الاستفهام، بل على العكس. هي تتزايد وتتعاظم. حُكم متشدد أحادي الجانب ومتطرف. كل شهود الدفاع، وهم كثيرون، يكذبون. كلهم حتى آخرهم، بمن في ذلك سكرتيرة يورام توربوفيتش التي قررت المحكمة حتى أنها صادقة. وكذلك سكرتير الحكومة يسرائيل ميمون، الشخص الذي لا يختلف اثنان حتى في المعارضة على استقامته وجودته. وكذلك السكرتير العسكري لشؤون الاستخبارات، العميد يعقوب فيليان، الشخص النقي النزيه الكتوم الوفي جدا في جهاز الدفاع، والذي يحمل في دخيلته كل أسرار الدولة، ويخدم في منصبه هذا عشر سنوات مُعتمرا قبعة ولا ينتمي لدائرة حاييم رامون.

كلهم كذابون أولاد كذابين، مصلحيون يشوهون الدلائل بصورة مزمنة. وحدها المشتكية (هـ) هي الصادقة البريئة. كل كلماتها راسخة كالصخر. كل التناقضات في رواياتها ناجمة عن بلبلة الصبا، أو البراءة والسذاجة، أو الانفعال الشديد الذي يصيب ضحايا الجنس. في آخر هذا الحكم نقصت فقط توصية إعدام حاييم رامون. اذا أمكن شنقا في ميدان المدينة، كما فعلوا مع صدام حسين. هذا ما فعلوه في الواقع بحق حاييم رامون في تلك المحكمة. لقد أصدروا حكم الاعدام عليه.

كان من الممكن إدانة رامون بصورة اخرى. من خلال التردد بأغلبية 2 ـ 1 وبصعوبة، هذا الوضع كان سيُقابل بصورة اخرى، وربما أكثر منطقية. ولكن هيئة المحكمة ذهبت بعيدا، بعيدا جدا. هم أخذوا وضعا معقدا رماديا وسودوه تماما.

هم خرّبوا بأيديهم ثقة الجمهور التي ما زالت قائمة بالجهاز القضائي. هذا الحكم يمكن أن يعتبر بداية نهاية هذه الثقة. والاعلان عن حرب يوم الحساب بين المحكمة العليا والنيابة العامة وبين ما تبقى من الدولة. لان هذا الحكم قام بتوحيد صفوف اليمين واليسار معا وقرّب بكلمات اخرى آريه درعي من حاييم رامون. هذان الصديقان المتنازان اللذان وجدا نفسيهما في مصير مشابه، يُطلقان عبارات صعبة ضد الجهاز القضائي، وهذا ما يتردد في الكنيست ايضا. الشرخ كبير جدا.

كان واختفى

حاييم رامون طبخ عصيدته بنفسه. لم يكن عليه أن يُقبل (هـ). هذا سلوك غير لائق وصبياني وهو مميز لرامون الذي يحب التقبيل والعناق والمغازلة بصورة مزمنة. هو يقوم في مقصف الكنيست وأمام أنظار الأمة بأمور أكثر خطورة مما فعله لـ (هـ)، كما قالت في روايتها. من هنا وحتى ما مر عليه، الطريق طويل، طويل ومقلق ايضا.

«هذه كانت عملية قتل مستهدف»، قالوا في الكنيست، ومن بينهم خصومه اللدودون. «لقد اغتالوه ببرود أعصاب ونجاعة من دون أن يتركوا له فرصة»، قال عضو بارز في الليكود، «المحكمة بدت وكأنها جلسة غرفة عمليات مع قرارات مرتبة وتطبيق ناجح».

شخصية اخرى من كبار قادة الدولة قالت لقد أطلقوا النار عليه من مسافة قريبة، ورقصوا فوق دمه. حاييم رامون وزير العدل الطموح، صاحب الخطط الاصلاحية الهامة كان وكأنه لم يكن. أنت في يوم واحد تكون وزيرا للعدل، وبعد اربعة اشهر تجد نفسك مجرما مُدانا بمخالفات جنسية.

قرار الحكم قوبل بالذهول. اول من ذُهلوا ـ رامون ـ هو خاف من إدانته ولكنه لم يصدق حتى اللحظة الأخيرة أن القاضي ايضا سيشارك في هذا الحفل. رامون كان محطما، ومن اتصل به في يوم الاربعاء سمع صوت انسان مُقطع الأشلاء. وكان هناك من سمعوا دموعه. الفتى القوي من يافا والشخص الذي تعرض لرؤساء الوزراء ونكل بهم، السياسي الحاذق صاحب اللسان اللاذع في الدولة، يبكي. هو لم يكن الوحيد. داليا ايتسيك مثلا، أوشكت على البكاء وبصعوبة تمكنت من منع دموعها من النزول. ايهود اولمرت تأثر جدا. مأساة رامون هي مأساته، فهم ينتزعون منه أنصاره المقربين وحلفاءه واحدا تلو الآخر. هو بقي وحيدا.

في صبيحة اليوم التالي كان رامون أفضل حالا. خلال المحادثات المغلقة التي أجراها لوحظ أن حالته المزاجية ما زالت متردية، وحاول تشجيع نفسه. هذا قرار ظالم ومتطرف، وهذه هي نقطة ضعفه، قال رامون. يتهمونني باللامبالاة. ليست هناك مخالفة كهذه. لو كانوا اتهموني باغلاق عيوني وعدم المعرفة، لقلت ربما. أما اللامبالاة؟ فمنذ متى توجد مثل هذه المخالفة.

رامون يشعر بالمرارة وعن حق. يتهمونه بأنه خاض حملة ضد (هـ)، وأنه حاول تشويه سمعتها، هو يستغرب كيف يريدون منعه من الدفاع عن نفسه ضد من تريد سجنه. رامون خاض صراعا من اجل بقائه، ولم يكن أمامه خيار آخر.

عاصفة في ديوان اولمرت

في الوقت الذي نشر فيه القرار في يوم الاربعاء ظهرا، كان رئيس الوزراء، ايهود اولمرت، في ديوانه في الكنيست. اولمرت خطط لاعادة رامون الى حقيبة العدل في نفس اليوم اذا تمت تبرئته. مهما كانت هذه التبرئة. وها هو فجأة يسمع صوت «بوم». اولمرت أراد التوجه الى ديوان داليا ايتسيك ولكنه تردد. هذا لن يبدو جيدا، ولذلك أرسل الى هناك عوفيد يحزقيل. في هذه الاثناء نزلت ايتسيك اليه، كلاهما صديقان مقربان من رامون، وكانا مصابين بالصدمة.

في غضون ذلك ثارت النفوس في ديوان رئيس الوزراء. يسرائيل ميمون، سكرتير الحكومة، تحدث عن استقالة فورية. أنا لا استطيع أن اعمل من اجل دولة يوجد فيها مثل هذا الجهاز القضائي، قال في داخل الغرفة، هذا مُقرف جدا. أنا أشعر أنني أريد التقيؤ ببساطة. ميمون كان هائجا. القضاة حولّوه الى كذاب. ميمون قال في شهادته أن المشتكية حاولت الضغط عليه خلال دقيقتين طويلتين (عشرون ضعفا من فترة القُبلة) حتى تصطحبه معها الى كوستاريكا. ميمون ناشدها التوقف. أنا سكرتير الحكومة، ماذا حدث لك؟ صرخ بها. هي لم تتوقف. سيكون الوضع ممتعا، تعال معي بدلا من صديقتي، ناشدته. ميمون تحدث في شهادته عن شعور بالمغازلة الجنسية وأن كلام (هـ) كان مستفزا ومثيرا جنسيا.

هو ليس الوحيد. في ديوان رئيس الوزراء يوجد مسؤولون آخرون، كبار جدا، يتحدثون عن سلوك (هـ). هناك عدد غير قليل من الحراس الذين يتحدثون عنها كلمات صعبة، أكثر صعوبة من تلك التي قالها ميمون في شهادته. ولكن هؤلاء المسؤولين (الكبار جدا)، لم يأتوا للادلاء بشهاداتهم، لخيبة رامون. ولكن القضاة، كما أسلفنا، لم يشتروا كل هذه الشهادات والاقوال بحق (هـ)، ولا حتى شهادة سكرتيرة توربوفيتش التي سمعت (هـ) وهي تقول أنها لا تستطيع الصمود في وجه رامون وصُعقت، وشاهدتها وهي تخرج بعد «العمل المشين» المثير من الغرفة وهي في وضع اعتيادي جدا، غير غاضبة ولا أي شيء. كل هذه الامور تسقط أمام شهادة (هـ) نفسها التي كانت لسوء حظ رامون شابة فصيحة مقنعة وذات مظهر جيد وذكي. القضاة اشتروا رواياتها كاملة ورفضوا كل الروايات الاخرى. هم قاموا بذلك بالاجماع. حكمهم كان قاطعا وحتميا.

من رب البيت هنا؟

ما الذي سيفعله حاييم رامون الآن؟ سيستأنف. هو يعتقد أن لديه فرصة. ما الذي يتوجب فعله حسب رأيه؟ خلال المباحثات التي أجراها مع رئيس الوزراء ايضا قال رامون انه يتوجب اعلان الحرب. على الجهاز القضائي. هم فوق كل شيء، حسب رأيه، ولن يقوم أحد بأي شيء بحقهم، هم يستخفون بالجميع، ومن الذي يجرؤ على الاقتراب منهم. هؤلاء سيبتلعون أي شخص يتعرض لهم مثلما ابتلعوه هو. يتوجب وضع وزير عدل مثلي قبالتهم، ومثلما حاولت أن أكون. من؟ ليس من السياسة. لانه اذا جاء من السياسة فسيقضون عليه مثلما فعلوا معي. هذا الشخص يجب أن يأتي من الخارج، من الاكاديميا. رامون يُذكر بالبروفيسور دانيال فريدمان. آخرون في دائرة اولمرت يتحدثون عن البروفيسور امنون روبنشتاين. أحد ما من الاجماع الوطني يتولى عملية تنظيم الامور ويشكل لجنة للتحقق من كل التداعيات والروائح المنبعثة من الجهاز القضائي.

رامون يقول لاولمرت أنه التالي في الدور. أنت ايضا أصبح أمرك محتوما، يقول له، لقد قضوا عليك. أنظر الى كل هذه القضايا، هذا الوضع سيستمر حتى آخر ولايتك. سيحققون ويحققون ويحققون ولن يُقدموك للمحاكمة. ولكن السيف سيتقلب فوق رأسك طالما بقيت في المنصب، حتى تعرف من الملك هنا، ومن الذي يسيطر على مجريات الامور ومن الذي يُدير حياتنا. ايقاف ذلك يستلزم شن الحرب الشاملة على الجهاز القضائي من دون حساب أو خوف أو موارية.

رامون محاط الآن بسحابة من التعاطف والتأييد. هو مثل الميت الذي ينجح في المشاركة في جنازة نفسه. حتى في مباريات تل ابيب لكرة السلة حظي رامون بعناق ونداءات تشجيعية من أنصار مكابي. كل هذا لن يُسعفه شيئا. هو كما قلنا طبخ عصيدته بنفسه، ولكن هذه العصيدة كانت فاسدة، والآن يُجبرونه على التهامها نقطة نقطة. حتى النقطة الأخيرة. اجل هو يقول لقد أردت تغيير الجهاز القضائي، فهل هذه جريمة؟ أنا لست نادما على ذلك.

في هذه الاثناء بدأ اعضاء الكنيست يتحدثون عن تغيير تشكيلة اللجنة المخولة بتعيين القضاة. وضع حد للديكتاتورية القضائية. اعادة التوازن بين السلطات. «الكنيست ضعيفة، ضعيفة»، قال أمس أحد السياسيين الهامين في اسرائيل، «نحن ملاحقون والجهاز القضائي يبتلعنا، ويأكلنا من دون ملح. هم معزولون عن الشعب، ومحبوسون في برجهم القضائي ويفرضون علينا مجريات حياتنا».

جهاز أمن من الظلال

والآن بين قضية كتساف وقضية رامون وملفات التحقيق توجد هنا دولة يتوجب ادارتها. وبالفعل، هذه الدولة تفتقر للادارة، ومُهملة تماما. رئيس الحكومة منشغل بملفات التحقيق وفي شهادته أمام لجنة فينوغراد، وهو متقوقع حول نفسه ومنغلق مع مستشاريه القلائل ومقربيه الآخذين في التناقص (من منهم ليس قيد الاقامة الجبرية أو في التحقيق؟). هو يبدو مريضا، إلا أن أتباعه ينفون ذلك، وفي كل ما يتعلق بعلاقاته مع جهاز الدفاع يتم هنا اختراق حدود لم تُخترق بعد.

في يوم الجمعة الماضي نشرت في (معاريف) انتقادات من جانب جهاز الدفاع لقيام اولمرت بتغيير سياسة التصريحات العلنية ضد ايران في خطابه أمام مؤتمر هرتسليا من دون التشاور مع الجهات الأمنية المخولة. ديوان اولمرت اغتاظ من ذلك، قائلا إن هذا ليس حقيقيا. هذه هي الحكاية كلها: اولمرت شكل لنفسه في الاشهر الأخيرة جهازا أمنيا بديلا. بعد أن توقف عن العمل مع وزير الدفاع قرر التنازل عن كل الجهاز وبناء جهاز جديد لنفسه. في جهاز الدفاع الاولمرتي يشارك رئيس «الشاباك» يوفال ديسكن، ورئيس مجلس الأمن القومي ايلان مزراحي، ورئيس الموساد مئير دغان. ثلاثتهم بالمناسبة خاضعون لديوان رئيس الوزراء مباشرة. مزراحي وديسكن ودغان هم مقياس لاولمرت، أما كل ما تبقى فليس موجودا. هو بصعوبة أجرى نقاشا أمنيا بعد عملية ايلات بـ 24 ساعة. خلال المداولات التي تجري يحرص اولمرت على إلحاق الأذى بعمير بيرتس عن قصد. عندما يتحدث وزير الدفاع، اولمرت يثرثر مع المجاورين له مجسدا بصورة استعراضية عدم اصغائه لما يقوله بيرتس.

وبالفعل، مع كل الاحترام للاستخفاف الذي يبديه اولمرت، ومثله اغلبية الجمهور، لعمير بيرتس، إلا أن هذا سلوك غير سليم. بيرتس ما زال وزيرا للدفاع، واولمرت هو الذي عينه. فإما أن يُقيله أو يتعامل معه. كما أنه لا يمكن استبعاد كل جهاز الجيش الهائل فقط بسبب بيرتس، كما أن الدولة لا تُدار بمثل هذه الفظاظة، وليس من الممكن تجاهل وزارة الخارجية بنفس الطريقة بما أن اولمرت ليس على علاقة جيدة مع تسيبي لفني.

اولمرت